

المجلد: 07 / العدد: 01 / جوان (2023)، ص. 474/459
توظيف مفهوم البنية في اللغة - اتجاه في التحليل-
Employing the concept of structure in language
- For the sake of analysis -

د. مزاييتي مريم
meriem.mezaiti@yahoo.fr
جامعة تيسمسيلت
(الجزائر)

تاريخ النشر: 2023/06/02

تاريخ القبول: 2023/04/14

تاريخ الاستلام: 2023/02/01

ملخص:

النسق والبنية في التحليل اللساني الحديث يعدا وجهة نظر علمية جادة بنت عليها الدراسات اللسانية الحديثة والعلوم المصاحبة لها أو المتأتية منها أركان وجودها في علاقتها بالتواصل اللغوي الذي يقوم على مبدأي: التوظيف الدلالي والتوظيف التداولي؛ والتواصل لا يتم إلا في وجود بنية حملبه تتمظهر في التركيب اللغوي. من هنا جاء هذا البحث ساعيا إلى لفت الانتباه إلى قيمة البنية في التواصل اللغوي في ظل التسارع نحو العلوم الجديدة المتعلقة بالنحو الوظيفي أو التداولية أو البلاغة الجديدة أو ما إلى ذلك من علوم لغوية حديثة. **كلمات مفتاحية:** النسق / البنية / التحليل اللساني / اللغة / الوظيفة / التركيب / التواصل / التوظيف الدلالي / التوظيف التداولي.

Abstract:

The context and structure in modern linguistic analysis is a serious point of view on which the pillars of modern linguistic studies and the accompanying sciences are based on their relationship to linguistic communication, which is based on the two principles: semantic employment and pragmatic employment.

It is clear that the communicative process does not take place unless there is a semantic structure that appears in the linguistic style, and in this regard, this research seeks to draw attention to the value of the structure in linguistic communication in parallel with the trend towards new sciences related to functional grammar, pragmatics, or new rhetoric, and other things that have link to modern linguistic sciences.

keywords: Context / Structure / Linguistic Analysis / Language / Function / Syntax / Communication / Semantic Employment / Pragmatic Employment.

مفهوم البنية:

يجمع الباحثون على أنّ كلمة بنية «Structure» مشتقة من أصل لاتيني «Struere» بمعنى: يبنى أو يشيد⁽¹⁾، وفي التراث اللساني العربي استعمل القدماء البنية بمعنى: التشييد و البناء و التركيب؛ ففرقوا بين المعنى و المبنى، و تحدث النحاة عن البناء مقابل الإعراب، يقول ابن جني: "و كأنهم إثمًا سموه بناءً لأنه لازم ضربا واحدا فلم يتغير بتغير الإعراب سمي بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه لا يزول من مكان إلى غيره"⁽²⁾. و في التعريف الاصطلاحي؛ تعني كلمة بنية الكيفية التي تنتظم بها عناصر مجموعة ما، أي: إنها تعني مجموعة العناصر المتماسكة فيما بينها بحيث يتوقف كل عنصر على باقي العناصر الأخرى فيحدد ذلك العنصر من خلال علاقته بالعناصر الأخرى⁽³⁾؛ يقول هاريس: "نقصد بالبنية المعنى نفسه عندما نقول إن البنية عبارة عن بنية، وربما لو

رفعنا حجرا واحدا لن يسقط الصرح برمته فورا، لكننا عندما رفعنا شيئا قد قمنا بالرغم من ذلك بتغيير في الهيكل، ونتيجة لذلك ستبدأ الشروح بالظهور لأن الحجر الواحد يحتاج إلى آخر يسنده ... فالتغيير في بنية واحدة يؤثر في تلك البنية" (4).

و أهم ما يميز البنية أنها مجموعة تتكون من عناصر و علاقات، كما أنها تشترط الكل، لأن البنية دائما أكبر من عناصرها، وهي ذات طبيعة عقلية لا شعورية (5)، ولعل بعض هذه الخصائص يشاركها فيها مفهوم النسق الذي يطلق على "كل منظم، بحيث تتكون أجزاؤه أو عناصره التي يتألف منها خاضعة لقانون موجه" (6)، و هذه العناصر و العلاقات تكون متضامنة فيما بينها، ويرى ليفي شتروس أنها تحمل أولا و قبل كل شيء طابع النسق أو النظام، "فالبنية تتألف من عناصر إذا ما تعرض الواحد منها للتغيير أو التحول تحولت باقي العناصر الأخرى" (7).

و عليه فالنسق و البنية أصبحا من المفاهيم الإيستيمولوجية الأساسية و الضرورية في التحليل العلمي الجاد؛ فرائد اللسانيات فاردينا دي سوسير نظر إلى اللغة على أنها نظام أو نسق مغلق لا يخضع لغير نظامه الخاص (8)، وهي نظرة تؤكد بها بريجيتيهارتشت كون اللغة على الأرجح نظام بنيوي، كل لا يتكون من تراكم الجزئيات، بل يبنى من عناصر تقع في علاقة تبادل بعضها مع بعض، نظام كل عناصره متماسكة.

و قد كانت نظرة الكلية و التماسك ماثلة أمام أنظار لغويينا العرب القدماء، فهذا عبد القاهر الجرجاني يشبه تماسك أجزاء النص بعمل الباني صراحة، فيقول: "و اعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر و يغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام، و يدخل بعضها في بعض، و يشتد ارتباط ثان منها بأول، و أن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، و أن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه هاهنا، في حال ما يضع يساره هناك، نعم و في حال ما يبصر مكان ثالث و رابع يضعهما بعد الأولين، و ليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف، حد يحصره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى، وأنحاء مختلفة" (9).

فالبنية و إن لم تستعمل كمصطلح عند العرب القدماء لكنها وظفت كأفكار ومبادئ لا تبتعد كثيرا عما جاء به أشهر لسانيي الدرس الحديث، سيما في مسألة "النظرة الكلية للموضوع، التي تشترط منطقيا أسبقية الكل على أجزائه" (10)، بالإضافة إلى اهتمامها بجانب الشكل والنموذج الذي وسم اللغة بسمه تجريدية.

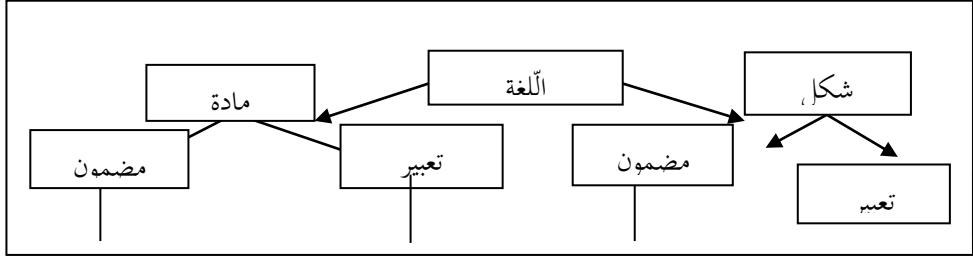
مبدأ الشكلية في اللغة:

ميز سوسير بين اللغة المعينة في مقابل الكلام فهي تستوعب ما هو جوهري، و تسعى من خلال معايير ثابتة إلى الثبات و توجيهها قواعد، اللغة المعينة عنده هي "شكل و ليست مادة و يجب علينا أن نتشبع بهذه الحقيقة بما فيه الكفاية، ولكن أنى لنا، و الحال أن جميع ما في مصطلحاتنا من خلل وجميع طرقنا الفاسدة من نعت الأمور التابعة إلى اللغة منجزة عن ذلك الاقتراض اللاإرادي القائل بوجود جانب مادي في الظاهرة اللغوية" (11).

فسوسير ثار على الجانب المادي الذي ساد الفكر اللساني و نظر إلى اللغة على أنها محض شكل و هو ما فرضته عليه نظريته التزامنية (الأنية) للغة؛ و الشكل هو "الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي أو على مستوى التركيب الكلامي ككل" (12).

وهو ما جعل علم اللغة الحديث يولي أهمية للعلاقات بين الوحدات اللغوية المكونة للكل، باعتبار أن " المنظومة الشكلية والمجردة هي التي تجعل الإشارات ذات معنى " (13) لأن "طبيعة المادة التي يتم اللجوء إليها لتحقيق هذا الشكل و التعبير عنه و تجسيده ليست بذات أهمية طالما ظلت العلاقات المجردة التي يقوم عليها متحققة" (14) و قد تبنى المنحى الشكلي كثيرون، فكانت الفكرة عند هلمسليف تتحرك في مستويين الشكل والجوهر أي مستوى ظاهري وآخر معنوي ... و ما يمكن وجوده في شكل اللغة الخارجي فاننا ننمين مقابله في محتواها الداخلي و هذا الانطباق ليس حكرًا على ظاهر اللغة و باطنها ولكنه أيضا ينطبق تماما مع العالم الواقعي الذي تصفه اللغة.

لكن هالمسليف غالي في نظرية الشكل حتى تحولت اللغة معه إلى أشبه بمعادلة رياضية أثرت سلبا على جانب من أفكاره فلم تحظ بكثير من العناية وإن كان ذلك لا ينفي أنه رسخ البعد الشكلي من خلال المخطط التالي الذي يوضح وجهة نظره (15)



(الشكل:01) البعد الشكلي للغة في نظرية هلمسلف

فهو يصف في هذا المخطط (الشكل:01) مستويي التعبير والمضمون وصفا متناسقا، كما انه يشير إلى مصطلح التصورات الذي يعني "مكونات المعنى التي تتربك منها بعد ذلك دلالات العلامات" (16)؛ وهو ما يكسب اللغة بعدا استقلاليا ومنهجيا خاصا عن مناهج العلوم الأخرى، سواء كان ذلك "على مستوى الفونيم أو مستوى الكلمة أو مستوى العبارة مراعيًا الشكل فقط" (17).

وقد أعيب على الدراسات اللغوية القديمة اهتمامها بالمبنى دون المعنى فوصف النحو العربي بالمعيارية، وأنه مجرد قوالب جامدة يستعصي على الدارسين العرب فضلا عن غيرهم ممن ليسوا عربا، ويعترف الباحث جلال شمس الدين بأن "القضية نفسها موجودة في لغات أخرى كثيرة حتى أن روبنز صرح بأن النحو التقليدي دون قصد منه اعتمد على تحليلات شكلية" (18).

الاتجاه نحو تحليل المعنى:

لم تستمر نظرة دي سوسير الشكلية للغة على حساب المادة طويلا؛ فسرعان ما أدرك المتأخرون أنه لا يمكن الفصل بينهما، لأن "كل شكل يتعلق بمادة معينة، وأن هناك علاقة وثيقة بين الشكل والمادة، وأنه لا يمكن أن ندرس الشكل دون أن نفهم محتوى هذا الشكل، ولا يمكن أن نحلله دون دراسة المادة" (19).

وقد أفاد علماء براغ من بنوية دي سوسير ليضيفوا إليها عنصرا جديدا هو العنصر الوظيفي الذي أدخل دراسة اللغة في طور جديد تتخلص فيه من الشكلانية المجردة لتمزج بين الشكل والمعنى، إيمانا منهم بأن "التركيب الدلالي والنحوي و الصوتي للغة ما؛ يتحدد بالوظائف التي عليها أن تؤديها في المجتمعات التي تعمل بها" (20).

و ذهب أصحاب النحو التوليدي إلى أن القواعد في النظرية المعيارية تنفرع إلى فرعين:

1. القواعد التوليدية التحويلية التي تهتم بالجانب التركيبي.
 2. القواعد التأويلية التي تهتم بالجانبين الصوتي و الدلالي .
- و في الوقت نفسه الذي تهتم فيه القواعد التحويلية ببنيته السطحية، ويهتم النظام الصوتي بالكلمات المنطوقة وصورتها الصوتية، يهتم النظام الدلالي بمعنى الجملة، وهكذا تهتم قواعد النحو بالشكل و العلاقة المتينة بين الصوت و المعنى (21).

و نوضح بتحليل المثال التالي: (الطلاب النجباء يعملون بجد) على النحو التالي:

3. (+اسم +تعريف +مذكر +جمع) + (+صفة +مطابقة للاسم) + (+فعل +زمن +علامة المضارع المرفوع +مطابقة) + (حرف جر) + (+اسم +نكرة +إفراد).

فالبنية العميقة التي تحدث عنها نواو تشومسكي تأخذ شكلها النهائي وفق القواعد التالية:

- 1- قواعد تركيبية تتعلق بالربط بين الكلمات المختلفة الموجودة كل واحدة منها بين قوسين.
- 2- قواعد صرفية تربط بين مجموع العناصر الموجودة داخل كل قوسين.
- 3- قواعد صوتية قادرة على أن تؤلف بين مجموع الأصوات و تعطيها شكلها النهائي المنطوق.
- 4- قواعد دلالية تنطلق من المعاني المعجمية المفردة للربط بين المعاني المختلفة وصولا إلى معنى الجملة، "فيُنظر في الخبر (...) وفي الشرط والجزاء (...) وفي الحال (...) فيعرف لكل ذلك موضعه، ويبيء به حيث ينبغي له" (22)؛ إذ تحقيق المعنى العام لا يتأتى من اشكال الكلمات أو المشكلات *Les Formants* بقدر ما يتألف من

مجموعة من العناصر أو الملامح التي تلازم كل كلمة على حدى، بعضها مشترك بينها وبين كلمات أخرى و بعضها يميزها عن غيرها⁽¹⁾؛ فبقدر ما يكون الالتحام بين مختلف العناصر قويا، يكون النظام أقرب إلى الثبات.

و في نظرية النحو النظامي شكل البعد الدلالي للجملة لدى هاليداي^(*) دورا كبيرا في تحليل اللغة، فراح يحاول "أن يقيم نظاما نحويا على أسس دلالية وظيفية لأنه يعتقد أن نحو كل لغة مصمم بكيفية معينة لتمكين المستعمل من أداء المعاني المختلفة، والحقيقة الواضحة عندئذ أنه حينما نكتب نحو لغة ما فإننا نبث عن وسائل أداء تلك اللغة للمعاني"⁽²⁴⁾.

اللغة والنظام التركيبي:

يعرف بعض المحدثين اللغة بأنها "بناء داخلي متداخل متدرج، بحيث لا يفهم جزء منه دون علاقة بالأجزاء الأخرى"⁽²⁵⁾؛ ففي نظام من العلامات المتفاعلة بينها تحكمه قواعد وأسس نحوية هي بمثابة "الضابط الدقيق والمنظم الصحيح للعلاقات المعنوية بين الوحدات (...)" الكلمات⁽²⁶⁾ أو بين الجمل في الفكرة الواحدة، ففي قولنا: ⁽²⁷⁾

1- يحب زيد قيادة السيارة و المطر يتساقط
نجد أنفسنا أمام معنى دلالي واحد أفادته الجملة على الرغم من أنها جملة مركبة تتكون من جملتين بسيطتين

هما:

1.1- يحب زيد قيادة السيارة.

2.1- المطر متساقط.

فإذا تركت هاتان الجملتان على هذا الحال كان بينهما انفصال إذ تصبح كل جملة مستقلة بنفسها عن الأخرى و تؤدي معنى دلاليا لا صلة له بالمعنى الدلالي الذي تؤديه الأخرى، ويتضح هذا حين نلاحظ ان الجملة (1.1) تفيد حب زيد لقيادة السيارة في كل الأحوال، و ان الجملة (2.1) تفيد تساقط المطر، وهو معنى دلالي لا علاقة له بالمعنى المستفاد من الجملة (1.1)، يقول ابن يعيش: "إن الشئيين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب"⁽²⁸⁾.

و نلاحظ أن كلتا الجملتين تتضمنان معان نحوية وظيفية هي الفعل و الفاعل و المفعول به و المضاف، بالنسبة إلى الجملة (1.1)، و المبتدأ و الخبر بالنسبة للجملة (2.1)، وكلتا العلاقتين الدلالية والنحوية تولدتا من خلال التركيب النحوي، حيث حدث اقتران دلالي بطريق التجاور والتأليف⁽²⁹⁾.

وهو ما يفرض اتحادا بين الوحدة المعجمية (البنية الصرفية) و المحيط المعجمي (الدلالي التركيبي)، وما يرافقهما من قواعد التعالق المعجمي؛ فإذا قلنا:

1. أحب الجمهور الافتتاح.

2. أعجب الافتتاح الجمهور.

وجدنا ان «أحب» و «أعجب» يعبران عن المعنى العام نفسه إلا انهما يختلفان في كون فاعل «أحب» هو مفعول «أعجب»، وفي كون مفعول «أحب» هو فاعل «أعجب».

لنسم أحدهما: س و الآخر ص، فيكون لدينا:

س: [- م س₁، م س₂]

ص: [- م س₂، م س₁]

الملاحظ انه لا فرق بين س و ص على المستوى التركيبي، لكن هناك فرق دلالي؛ حيث أن:

أ- س: الفاعل (الجمهور) أحب

ب- ص: الفاعل (الافتتاح) ← أعجب

فهذا التحويل يعرف بتحويل الفاعلية *Subjectivalization Transformation* وهو ذو طبيعة دلالية لأنه يتنبأ بالفعل الذي ينبغي أن يظهر⁽³⁰⁾، وهو الذي دعا إليه فيلمور *Fillmore* في نظريته الحالة الإعرابية *Case Grammar* حيث اعتبر أن العلاقات المعنوية لا النحوية ينبغي أن تكون هدف البحث اللغوي، فهي تأتي أولاً في التحليل، ثم تتحول بناء على قواعد نحوية و صرفية وتحويلية وصوتية إلى الشكل الخارجي الظاهر للجملة، أي: إن التحليل ينبغي أن يبدأ من المعنى، ثم يحاول الوصول إلى طرائق التعبير عن هذا المعنى⁽³¹⁾. وتبقى الخصائص الصرفية والتركيبية الملازمة للوحدة المعجمية من الخصائص المميزة لها، وهو ما يسعى النحو التوليدي إلى تبنيه، بحيث ينطلق من المكون التركيبي *La Composante Syntaxique* الذي يكون بنية الجملة العميقة التي تطرأ عليها جملة من التحولات التوليدية التي تشمل القواعد الصرفية و التركيبية للوصول غلى الجملة المنطوقة باعتبارها الصيغة المنجزة⁽³²⁾؛ ويمثل الإعراب جزءاً من تلك القواعد في بعض اللغات، لا سيما أنه يؤدي دوراً كبيراً في تحديد المعنى.

الإعراب والدلالة:

يقول ابن فارس عن الإعراب وصلته بالمعاني "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منوعات، و لا تعجب من استفهام، ولا نعت من توكيد"⁽³³⁾؛ فإذا انضمت الكلمة إلى غيرها وفقاً لشرائط التركيب في اللغة، وحسب نظامها في بناء الجمل أو التعليق فيها على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني، أصبح لها معنى إضافي نابع من وجودها في التركيب⁽³⁴⁾.

فإذا تفحصنا الجملة التالية:

1. تقابل قد و خالد هل أبوه.

لم يفهم المتلقي أي معنى دلالي يمكن أن يستفاد من حصة تلك الألفاظ، وذلك لانعدام العلاقات و المعاني النحوية وكذا انعدام التحديد الدقيق للمعاني المعجمية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الرسالة اللغوية. كما أن التعليق بين قضايا النحو والصرف دون تحقيق المعنى المعجمي للمفردات لا يحقق المراد من الرسالة اللغوية، وهو ما يقودنا على نوعين من الإعراب حسب بعض المحدثين:

الإعراب البنيوي: (35)

وهو إعراب غير معلل وظيفياً، فلا تحدده وظيفة دلالية أو تداولية أو تركيبية و يتميز بكونه ناتجاً عن تركيب معين كالتركيب الإضافي، أو ناتج عن عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب، كبعض الأفعال المساعدة و بعض الأدوات، فمثال التركيب الإضافي :

أ- وصلتني رسالة ماجد

ب- أعشق مدينة الجزائر.

فإعراب المضاف إليه «ماجد» ، «الجزائر» لا تحكمه أية وظيفة دلالية أو تركيبية أو تداولية عدا عن وظيفته الغالبة لأنه يحمل نفس الحالة الإعرابية الجر، وبعض الوظائف الأخرى كالمكان و الزمان من نحو:

1. أخذت قطار العاصمة.

2. صمت يوم الاثنين.

و من أمثلة الصرفات المسندة للإعراب الأفعال المساعدة من قبيل «كان» ، «إن» ، «ليت» ، «لعل» وكذا حروف الجر، فإذا تأملنا المثالين:

أ- فاز خالد في السباق.

ب- إن خالداً فاز في السباق.

لاحظنا دخول الأداة «إن» قد أفقد المكون خالد فاعليته و أكسبه سمتين بنيويتين: تقدمه على الفعل، وأخذ النصب كحالة إعرابية لا تعلمها وظيفة معينة⁽²⁾.

الإعراب الوظيفي:

يقول كلاوس هيشن "من أجمل الأمثلة على وظيفة براغ تحليل الجمل تبعاً لمنظورها الوظيفي التواصلية" (37)، وقد اعتنى أصحاب النظرية الوظيفية بالجملة كأساس للتعبير عن الوظيفة المقصودة، وهي تحقيق الإبلاغية للغة، حيث سعى ماثيوس انطالفاً من تلك الوظيفة إلى تحديد "وسائل المتكلم التي يتحقق من خلالها قصده الفعلي من الكلام، ويؤشر للسامع إليها" (38)، مما قادهم إلى تحليل الجملة وفق ثلاثة مستويات هي: (39)

المستوى النحوي الصرفي.

المستوى الدلالي.

المستوى الكلامي

وعليه يقسم ماثيوس الجملة على المسند و المسند إليه (40) تمييزاً للعنصر الأساسي في الجملة وما يرتبط بهذا العنصر من كلمات أو عبارة أخرى للتمييز بين المبتدأ والخبر، أو بين الفاعل والفعل والمفعول به (41). وهذا التقسيم عرفه نحائنا القدماء، حيث يقول ابن السراج "الجمل المفيدة على ضربين: إما فعل و فاعل، و إما مبتدأ و خبر، فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: كان حليماً، فقد أعلمته مثل ما علمت (..) فإنما ينظر أن تعرفه صاحب الصفة" (42).

فالنحاة العرب لا حظوا كيف يسير المعنى المفهوم من علاقة الوحدات ببعضها البعض، من ذلك تحليلهم للمثال التالي: «لا تدن من الأسد يأكلك» على أن العلامة الإعرابية للفعل يأكل المترتب على عدم الدنو من الأسد تتحدد عن طريق الفهم الدلالي للعلاقة بينهما، فيكون قبيحا إن جزمتم لأنك لا تريد أن تجعل التباعده من الأسد سببا لأكله، لأن الفعل المجزوم جواب للنهي السابق عليه، أو نتيجة لإحداثه، وليس من المعقول أن يترتب أكل الأسد له على عدم الدنو منه، لكنك إن رفعت فهو حسن، و كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك، لذلك فإن سيوبه يذكر أن إدخال الفاء هنا حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلك، فالعلامة الإعرابية تحددها الدلالة المفهومة (43).

فالإسناد عند سيوبه هو "أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الانتباه إليه ونسميه المسند، ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي و نسميه المسند إليه، ويكون تقويم دوره أيضا على هذا الأساس" (44)، و ما يشبهه إلى حد ما تحليل مارتيني للجملة الذي يعطي فيه أهمية كبيرة للمسند، حتى عده مركزاً للتنظيم التركيبي للجملة فيما يلي: (45)

1. العنصر المركزي، و هو فحوى الكلام، أي: المسند.

2. أداة التحصيل، أي: المسند إليه.

3. أنماط الإلحاق، أي: التكملة.

كما يعرف الإسناد بأنه خبر عن كلمة أو أكثر بأخرى، وهو ما يؤكد اعتنائهم بالبعد الوظيفي للجملة الذي عناه آلان جاردنر حين قال: "إن الجملة مثال للكلام تنطق و تسمع و تشير إلى معنى محدد" (46).

وإذا أردنا تحديد إعراب كلمة رغبة في المثال التالي: «سافر زيد رغبة في العلم» يتضح أنها مصدر قلبي و معناها ينافي تماما معنى الفعل الذي سبقها، ولكن الغائية قائمة بينها و بين الإسناد قبلها، هما منظومتا القواعد الخاصة بالمفعول لأجله، لأن القواعد الخاصة به تنطبق عليها، مصدر قلبي يبين علة حدوث عامله، ويتحد معه في الزمن و الفاعل، فالنحوي يتأمل في معاني العناصر و العلاقة التي تحكم ترابط بعضها ببعض، وقبل أن يطلق أحكامه النحوية على عناصرها التركيبية (47)، لأن "الجملة المقبولة دلاليا لا بد أن تتضمن علاقات تلاؤمية صحيحة، وهذه العلاقات الدلالية (...) لا يمكن أن تنشأ إلا بطريق التركيب النحوي" (48)؛ الذي يربط بين العلامات اللغوية، التي تمثل القالب الذي يحمل المعنى.

الكلمة بين التراث اللساني و اللسانيات الحديثة:

يعتبر مصطلح الكلمة من المفاهيم التي تتحدى أي تعريف، لأنها تمتنع عن أي تعريف دقيق مضبوط، متفق عليه، ومع ذلك استئناسا فقد عرفها النحاة العرب المتأخرون على أنها: "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" (49)، ويعرفها ابن عقيل بأنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد (50).

أما عند المحدثين فيعرفها أنطوان مابي بقوله: "تعرف الكلمة بالجمع بين معنى ما ومجموعة من الأصوات القابلة لاستعمال نحوي ما" (51)، حيث جمع بين الجوانب الوظيفية أو النحوية وبين الجوانب المعنوية الصوتية، ويعرفها بارنبي موريس بأنها أصغر وحدة قابلة لأن تلعب دورا في تأليف الجملة (52)، ودراسة البنية الصوتية على الرغم من أهميتها يعتبر غير كاف لتحديد الكلمة، وتحقيق كيانها، وهو ما تحققه الجوانب التركيبية والدلالية أيضا، فإذا قمنا بتحليل جملة تشومسكي الشهيرة في كتابه: مظاهر النظرية التركيبية: الأحلام الخضراء العديمة اللون تنام بعنف، وجدنا أن غموضها لا يتأتى من الجانبين التركيبي والصرفي، ولا حتى من المعاني المعجمية للكلمات المفردة، لكنه متأث من إئتلاف هذه الكلمات فيما بينها على الشاكلة التي جاءت عليها فانعدام المعنى يعود إلى عدم التوافق بين معاني الكلمات التي وردت في الجملة، ما يعني أن كل كلمة تتميز بملامح خاصة، بعضها مشترك بينها، وبين كلمات أخرى، وبعضها يميزها عن غيرها (53)، وهنا تبرز أهمية الدور الذي تقوم به في مستوى التركيب أو في بناء الجملة، وحيث يرى كثير من اللسانيين أن المعنى *le Sens* لا يتم من خلال الكلمات وحدها، وإنما يتم من خلال الجملة، بل من خلال الملفوظ *L'enonce*، تصبح الكلمات في هذه الحالة تقوم بدور مواد البناء الأساسية التي لا يتم البناء بدونها (54).

إذا تأملنا الأمثلة التالية في اللغة الفرنسية مثلا: (55)

1. *Les braves gens* الناس الطيبون.
2. *Les gens braves* الناس الشجعان.
3. *Certaine chose* شيء من الأشياء.
4. *Une chose certaine* شيء ثابت.
5. *Une sage femme* قابلة.
6. *Une femmes sage* إمراة حكيمة.

لا حظنا كيف أن تغيير مكان نفس الكلمات بالتقديم أو التأخير يؤدي إلى تغيير في المعنى.
تقسيم الكلمة:

يعتبر مبدأ التقسيم منال للأعمال المهمة التي يعتمد عليها النحاة في إجراءاتهم العملية وتحليلاتهم الوظيفية، يهدف التصنيف والتفسير؛ فالنحاة العرب عمدوا إلى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، يقول ابن هشام: "إن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أولا، إن لم يصح فهي الحرف، وإن صح؛ فإما أن يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، فإن اقترنت فهي الفعل، وإلا فهي الاسم" (56)، ويقول في موضع آخر: "المعاني ثلاث: ذات، وحدث، ورابطة الحدث بالذات" (57).

و تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف متفق عليه بين النحاة العرب، كما اتفقوا أيضا على ترتيبها على ذلك النحو باعتبار أن الاسم أسبق من الفعل، والفعل أسبق من الحرف لشرف المعنى الذي يتمتع به.
أما عند الغرب فإن تقسيم الكلام لم يحظ بالاتفاق التام، لا قديما ولا حديثا، وذلك لاختلافهم بشأنها، فهي قد تصل عند بعضهم عشرة أقسام، ولعل الشائع عندهم هو أربعة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الصفات، وقسم الأدوات، وداخل كل قسم نجد أقساما فرعية؛ فالاسم يضم الاسم المشترك *Le non commun* والعلم والمصدر وغيرهما، والفعل كل ما يدل على الفعل أو الحركة أو الحياة، وقسم الأدوات يضم الحروف والظروف وربما الضمائر (58)، وهذا راجع إلى اختلاف طبيعة الألسن من جهة، وإلى التداخل الحاصل بين الأقسام من جهة أخرى، فإذا اخذنا كلمة يسار *Gauche* في الفرنسية مثلا لوجدنا أنها تنتمي إلى قسم الصفات *Il est gauche* إنه أخرق، كما تنتمي إلى قسم الأسماء، نحو: *L'union de la gauche* اتحاد اليسار، ونفس الشيء بالنسبة لكلمات الإنجليزية من قبيل: *A fish* سمكة، و *To fish* يصطاد، أو *A phone* هاتف، و *To phone* يهاتف، أو *A adress* عنوان و *To adress* يبعث (59).

و قد يصل الأمر إلى حد عدم التمييز بين الاسم و الفعل في بعض ألسن الشرق الأقصى كالصينية، بل هو إحدى خصائص نحوها الجوهرية بتعبير فندريس؛ إذ يمكن استعمال الكلمة على هيئة فعل أو اسم على حد سواء، و الاستعمال وحده أو الموقع هو الذي يحدد إن كانت الكلمة فعلا أو اسما⁽⁶⁰⁾، و باعتبار الاسم هو الأصل، نكتفي بذكر حدوده دون غيره.

حدود الاسم:

اهتم جمهور النحاة اهتماما واضحا بحدود الاسم ، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

حدود قائمة على اعتبار المعنى:

عرفها جملة من النحاة أمثال أبي العباس المبرد، وأبي بكر السري، وابن السراج وابن يعيش ، يقول المبرد: "أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو: رجل و فرس و زيد و عمرو و ما أشبه ذلك"⁽⁶¹⁾، ويقول ابن السراج: "الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا و غير شخص"⁽⁶²⁾؛ فالشخص من نحو: الرجل و الفرس ... و غير الشخص من نحو: الضرب، و الأكل و اليوم و الليلة ... لكن هل يقتصر المعنى على الاسم فقط؟ ألا يدل الفعل على معنى أيضا؟ يقول ابن السراج رفعا للالتباس: "إنما قلت ما دل على معنى مفرد لأميز بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى و زمان، و ذلك الزمان إما ماض، و إما حاضر، و إما مستقبل"⁽⁶³⁾. لقد لقيت هذه الحدود أو التعريفات كثيرا من القرح من قبل المتأخرين دون أن يقدم أحد بدائل أو على الأقل تكملة لأي نقص، بل هناك من اعتبرها مجرد رسوم لأنها غير جامعة و لا مانعة، وعلى أي حال تبقى تلك التعريفات مرجعا للكثير من الباحثين، إضافة إلى حدود أخرى عرفت ب:

الحدود المعتمدة على الوظيفة:

الوظيفة المقصودة هي الوظيفة النحوية التي تتركز على دعامتين عند النحاة العرب قدماء و محدثين، أحدهما: الإخبار أو الإسناد، وثانيتهما: الفاعلية أو المفعولية؛ فقد جاء عن عبد القاهر الجرجاني أن "حد الاسم ما جاز الإخبار عنه"⁽⁶⁴⁾، ويقول الخفش سعيد بن مسعدة: "الاسم ما جاز فيه نفعني و ضربي"⁽⁶⁵⁾، ولعل صاحبي التعريفين قصدا التقريب على المبتدئ أكثر من التحقيق، "لأن كثيرا من الأسماء لا يجوز الإخبار عنها، وذلك من قبيل: كيف، و أين، و متى، و أتي، و أيان، و غيرهما"⁽⁶⁶⁾.

وفي تحديد الدعامة الثانية يقول الجرجاني: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل و المفعول به"⁽⁶⁷⁾، وهو يشمل بذلك أسماء الإستفهام، من قبيل: كيف، و أين و متى لأنها تدخل في حيز المفعولات، ولأن كـن البليوسي يرى أن هناك من الأسماء ما لا يكون فاعلا و لا مفعولا، من ذلك "ما لا يقع إلا في النداء خاصة و لا يستعمل في غيره من نحو قولنا: يا هناه أقبل، فهو عنده لا يستعمل إلا في النداء فلا يقال: جاء هناه، و لا رأيت هناه"⁽⁶⁸⁾.

و تبقى هذه الحدود وظيفية، تجسدها انساق نحوية، هي عبارة عن عدد من القواعد المحدودة المضبوطة والمرتبة ترتيبا معينا حيث يقسم التوليديون النسق إلى ثلاثة أقسام تقابل المكونات الأساسية في النحو، وهي:

1. المكون التركيبي *La composante syntaxique*.

2. المكون الصوتي *La composante phonetique*.

3. المكون الدلالي *La composante semantique*.

و كل واحد من هذه المكونات يستفيد من المعطيات التي يقدمها المكون التركيبي بشأن الوحدات الدنيا المشكلات *Les formants*، فهو يعتبر بالنسبة إلى كل جملة بنية عميقة تقوم بدور التأويل الدلالي، وبنية سطحية تقوم بدور التأويل الصوتي⁽⁶⁹⁾، لكن الوقوف عند الكلمة المفردة لا يفي بالغرض في ما يتعلق بوظيفة اللسان؛ لأنها ليست الوحدة الأساسية لأي كلام طبيعي، و لا في لغة الأطفال، و إنما الوحدة الأساسية في هذا كله هو الجملة، التي تصبح الوسط الطبيعي للكلمة والكيفية التي بها تتجلى، و هذا لا يوجد في الأشكال اللسانية وحدها، و إنما

يوجد في وعي الأفراد المتكلمين أيضاً، فنحن حسب فندريس نفكر بـجمل (70)؛ وتلك الجمل تشكل باجتماعها نصاً، وكل نص هو جزء من اللغة في العموم.

المنظور الوظيفي للغة:

ذهب بعض اللغويين الغربيين إلى أن "مفهوم الوظيفة هو من مبتكرات دي سوسير، التي صرح فيها بأن الدور الأساسي للغة هو أن تستعمل كأداة للتبليغ" (71)، وهو ما تبناه علماء مدرسة براغ منذ البداية، وربما زادوا عليه حتى وصفوا بالوظيفيين لكونهم "حللوا اللغة بهدف إبراز الوظائف التي كانت مكوناتها البنيوية المختلفة تؤديها في استعمال اللغة بأجمعها" (72).

و الحديث عن الوظيفة لم يكن بالأمر المختلف فيه، وإنما الاختلاف كان حول طبيعة الأدوار التي تسخر اللغة للقيام بها، و عددها، وتعتبر وظيفة التواصل و الإبلاغ الوظيفة الأهم و الأسمى؛ لأن الفرد يتخذ اللغة وسيلة للتعبير عن أغراضه بهدف تحقيق الاتصال بالآخرين سواء عن طريق الكلام أو الكتابة، فاللفظ حسب الجاحظ "جعل لأقرب الحاجات" (73)، و أقرب الحاجات هي الحاجات اليومية التي يتواصل بها الناس أثناء اجتماعهم ببعضهم البعض، وهو ما جعل "الحاجة إلى بيان اللسان حاجة دائمة وأكدة و راهنة ثابتة" (74)؛ فاللغة في الواقع حسب رومان جاكسون "أداة انتظمت بقصد التعبير عن الأفكار" (75)، فالكلام يدخل في حكم الضرورة التواصلية اللازمة للاجتماع البشري، وقد اعتبره بعض الفلاسفة الآلة التي يخرج الإنسان بها عن حد الاستبانة بالكلام (76).

ونحن عندما نتواصل نخلق معرفة *Faire savoir* أي نجعل المخاطب يمتلك معارف لم يكن يتوفر عليها من قبل فالحزم أو التقرير ما هو في الواقع إلا إخبار الآخرين بما نعلم أو بما نعتقد، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الطلب أو الأمر الذين يعينان الإخبار عما نرغب فيه أو عن ما نريده، و الشكوى أو القسم هما الإخبار عن كدر أو غضب نشعر بهما، حيث تشكل البنية اللسانية (الجمل، التعابير، الأقوال، المفردات ...) أساس التواصل اللساني (77).

وفي حديثه عن العلامات يشير إمبرتو إيكو إلى مركزية الحدث اللغوي في الثقافة مبرزاً تفرد سائر الأنظمة العلاماتية عن النظام اللغوي، وهذا ما يجعل اللغة اميز وسائل التواصل و أكملها لأنها "في الحقيقة أس الثقافة نفسها، وبالعلامة مع اللغة فإن كل الأنظمة الأخرى للرموز لاحقة لها" و متفرعة عنها (78).

و من اللسانيين من اعتبر اللغة لا تقتصر على التعبير عن الأفكار و العواطف والرغبات، بل إن هناك كثيراً مما يعبر عنه بواسطة اللغة حصرها رومان جاكسون *Roman Jakobson* في ست وظائف (79):

1. الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية، وهي تحدد العلاقة بين المرسل والمرسلة فتكشف عن حالة المرسل الانفعالية، فضلاً عن حملها لأفكار تتعلق بالمرجع.

2. الوظيفة التأثيرية الإفهامية، وهي التي تتجه نحو المرسل إليه، وتمثلها الجمل الأمرية أو الندائية والاستفهامية، وكل ما من شأنه إثارة انتباه المرسل إليه بعمل أو التأثير فيه.

3. الوظيفة الاتصالية أو الانتباهية، ويتم بمقتضاها توظيف بعض الرسائل *Message* لإقامة التواصل وتمديده أو فسحه، ويجسدها الحوار الذي جرى بين سيدنا موسى عليه السلام، و المولى عزّ وجلّ حين سأله عما في يمينه، وهو جل جلاله يعلم حقيقتها أكثر من علم موسى نفسه، الذي لا يقتصر في إجابته على المطلوب في السؤال، بل يزيد في ذلك لإطالة الحديث مع الحضرة الإلهية، يقول تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى (17) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى (18)﴾ (80).

4. الوظيفة الماوراء لغوية، وهي تقابل شفرة نظام الإشارة، وتظهر في الكتابات التي تكون اللغة مادة دراستها، أي التي تقوم بوصف اللغة وذكر عناصرها وبيان مفرداتها.

5. الوظيفة المرجعية أو الإحالية، وهي تحدد العلاقة بين المرسل والمرسلة و الشيء أو الغرض الذي ترجع إليه.

6. الوظيفة الشعرية، وهي المتصلة بالنص نفسه بوصفه رسالة فنية، فاللغة تقوم بوظيفة شعرية أو جمالية في

حالة إنتاج خطاب ذي دلالات داخلية، أي: خطاب داخل نفسه.

و يبقى السؤال المطروح هل يفترض بكل رسالة أو خطاب أن يحمل كل تلك الوظائف مجتمعة؟ أم أن اللغة حسب سايدبر هي: "وسيلة التواصل المثلى لكل المجتمعات المعروفة" (81)؛ كونها تمثل حقيقة الوجود اللغوي، و هو ما يفرض عليها أن تكون حاملة لمعنى و دلالة، تحملها الرسالة اللغوية، فأصوات الحيوانات لا تسمى لغة، لأنها مجرد أصوات لا تعطي دلالات، و إذا كانت الألفاظ شطر اللغة فإن المعاني شطرها الآخر.

مفهوم المعنى:

جاء في تاج العروس معنى القول هو دلالة و مضمونه و مفهومه و فحواه و مقتضاه، و أنه كذلك "مقصد الكلام أي: المقصود به ... و المعنوي: ما لا يكون للسان فيه حظ، و إنما هو معنى يعرف بالقلب" (82)، ويعرفه قطب الدين الرازي بأنه "الصور الذهنية، من حيث إنها وضع بإزائها الألفاظ، ويعرف ستيفن اولمان Stephen Ullman المعنى بقوله: "هو علاقة متبادلة بين اللفظ و المدلول، علاقة تمكن كل واحد منهما استدعاء الآخر" (83)، وهو عند فيرث Firth مجموعة الخصائص و المميزات اللسانية للحدث اللساني (84).

والمعنى يعد من المشكلات الجوهرية في علم اللغة، سواء تعلق الأمر بتحديد ماهيته أو بتحديد كنهه، أو حتى تحديد مكانه، فإلى أي مدى يؤثر تحديد المعنى في تحقيق العملية التواصلية؟

يذهب هيرش Hirsh (1967) إلى أن هناك معنى يقصده المتكلم، وهذا المعنى هو المعنى الصحيح الذي ينبغي أن نسنده إلى الجمل، ومعنى هذا أن المعنى إنتاج وليس تأويل أو فهما، بما أنه لا دور للمتلقى في تحديده (85)، ويذهب محمد يونس إلى حد التفريق بين المعنى و المقصد، لأن المعاني في نظره تفهم من المواضع اللغوية في حين أنه لا بد لاستنباط المقاصد من الوقوف على القرائن اللفظية والمعنوية والاستعانة بالقدرة الاستنتاجية والتأمل في الأصول التخاطبية، فالمعنى حسبه هو خطوة إجرائية و أداة تواصلية لبلوغ مراد المتكلم لأنه يمثل المرحلة الأولى في الانتقال بالمدلول نحو تحقيق غاية أو أكثر من غايات التخاطب (86).

و من هذا المنطلق يقع توجيه الأثر الوارد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سأل أبي بن كعب - رضي الله عنه - عن التقوى؟ فقال أبي: هل أخذت طريقا ذا شوك؟ قال عمر: نعم، قال أبي: فما عملت فيه؟ قال: شمرت و حذرت، فقال أبي: فذاك التقوى (87).

وهكذا بين سيدنا أبي بن كعب - رضي الله عنه - التقوى بأنها التوقي مما يضر و يؤذي كالشوك، وهذا مثل للتوقي عن المعاصي، وما يجلب غضب الله تعالى، وفي محاولة لترجمة قوله تعالى: ﴿وَسْئَلُ الْقَرْيَةِ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَأَنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (82) ﴿(88)﴾ أخل كل من مونتيه و كرميرسكي بالمعنى الدلالي المقصود، حيث جاءت ترجمتهما على النحو التالي (89):

Montel : fais une enquête dans la ville où nous étions.

Kasimirski : fais prendre des renseignements dans la ville où nous étions.

فالترجمان أغفلا الحذف الذي انبنت عليه الآية، وهو الإجراء الأسلوبى الذي صنع جزءا من بلاغتهما؛ إذ تحول السؤال من الأهل، وهم الأحق بأن يسألوا إلى القرية و هي جماد عاجز عن النطق، وهذا الحذف إبراز لأمر مهم خلاصته أن إخوة يوسف عليه السلام لما عجزوا عن إقناع أبيهم يعقوب عليه السلام، بأنهم صادقون استنجدوا بالجماد لتأزيرهم، و كأن لسان حالهم يقول: إن لم تصدقنا فاسأل القرية بشجرها و حجرها و سائر ما فيها من جماد، فإن نطقت و انت نبي صاحب معجزة، ستخبرك أننا لا نقول غير ما رأيناه من امر اخينا بنيامين (90)، و هنا تبرز أهمية الوقوف على المعنى المقصود في نجاح العملية التبليغية، سيما في عملية الترجمة التي يجب أن تعول على المعنى بالدرجة الأولى، من خلال فك شيفرة النص في لغة المصدر، لأن اللغة بشكل عام تنوب عن العالم في تعبيره من خلال ترميزه، لذلك أصبح ضروريا فهم اللغة لفهم العالم "فإذا كانت اللغة ليست لذاتها و لكن لعالم تفتحه وتكشفه، فتأويل اللغة - إذن - لا يختلف عن تأويل العالم" (91)، و لا يقتصر انقلات المعنى على مسألة الترجمة بين اللغات، و إنما قد يحدث ذلك في اللغة الواحدة، ما يفرض وجود قواعد تساهم في إجلاء الغموض، و رفع الأهداب المحيطة بالرسالة اللغوية.

المعنى والتحليل في ضوء القواعد:

كثيرا ما يستعان بقضايا النحو لفهم المعنى الدقيق، خاصة إذا اتسعت دائرة المعنى لدى المتلقين بما يؤثر في فهم النص، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْطِيَ إِلَيَّ يَدُكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (28) (92).

ذهب الزمخشري إلى أن جملة "ما أنا بياسط، هي جملة جواب الشرط، موضحا القيمة البلاغية في كون الشرط جاء بلفظ الماضي (بسطت) والجواب جاء بلفظ اسم الفاعل (بياسط) لتفيد القائل الذي لا يريد قتل أخيه بأنه لا يفعل و لن يفعل هذا الفعل الذي يكسبه الوصف الشنيع" (93) ويعتمد أبو حيان القواعد النحوية في تحديد وجه آخر هو أقرب إلى الصحة موضحا ذلك بقوله: "و هو كلام فيه انتقاد، و ذلك أن قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ ليس جزاء، بل هو جواب للقسم المحذوف قبل اللام في «لَنْ» المؤذنة بالقسم، و الموطئة للجواب لا للشرط، و جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، و لو كان جوابا للشرط لكان بالفاء، و القاعدة النحوية تقول انه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم لا للشرط.

ففي الأول الذي يفهم من كلام الزمخشري يكون المعنى على الشرط أي: إذا نوى المخاطب قتل المتكلم (إن بسطت ألي يدك لتقتلني) لا تكون من المتكلم نية في قتل المخاطب؛ فالشرط يقتضي أنه ليس في نيتي قتلك يا أخي، و أنت تنوي قتلي، لكنه لا ينبغي معنى انه ربما نويت قتلك إذا كنت لا تنوي قتلي.

أما الوجه الثاني فعلى القسم و هو الصواب، و معناه: أقسم بأني لا أنوي قتلك، (ما أنا بياسط يدي إليك لأقتلك) إن بسطت يدك لتقتلني أو لم تبسطها، فلا نية عندي البتة، فالنفي مطلق و مؤكد للقسم (94).

وقد ينعكس الأداء بالوصل أو الوقف على معاني العناصر التركيبية، من ذلك تنوع الأداء في قوله تعالى: ﴿...﴾ (95)، إذ ذهب بعضهم إلى أن الأداء يوقف على « ولد » ثم يستأنف الكلام (96)؛ فتكون نافية بمعنى ما، وذهب آخرون إلى أن الكلام على الوصل و لا يوقف على « ولد » و بذلك تكون « إن » شرطية، والجواب فأنا أول (97) خلافا لما يقتضيه الأداء الأول الذي يجعل جملة « فأنا أول » استئنافية.

و إمام المتلقي بجملة من المعارف و القدرات *Competences* وتطبيقها على دوال الأقوال و العبارات *Signifiants* بهدف إبراز و استنباط مدلولات *Signifies* تلك الأقوال والعبارات هو الهدف الأسمى من العملية التواصلية.

لأن اللغة هي مجموعة من الوحدات التنظيمية أو "المباني المعبرة عن المعاني، ثم طائفة من العلاقات التي تربط رابعا إيجابيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني، و الأنظمة التي تتكون منها اللغة ثلاثة: النظام الصوتي والنظام الصرفي و النظام النحوي فضلا عن مجموعة مفرداتها و مجموعة القرائن الحالية التي يعتمد بعضها على بعض مترابطة في مسرح الاستعمال اللغوي.

و مع أن النحو أكبر و أهم الأنظمة اللغوية لكنه لا يقوم بوظيفته إلا من خلال ما يقدمه علما الصرف و الصوتيات من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات فهي أشبه ببناء ذو مستويات، وكل تغيير يصيب جزءا من هذا البناء يؤثر و بسرعة في البناء كله" (98).

خلاصة:

مفهوم البنية في اللغة ينطلق أساسا من فكرة تضافر العناصر المكونة للجملة فيما بينها، ولا يتم معرفة معنى تلك الجملة إلا بالرجوع إلى الأساس الدلالي للألفاظ والمباني الصرفية لها؛ فإذا اتضح المعنى المعجمي لتلك المباني يصار إلى قواعد التركيب التي تصب في النهاية في المعنى العام للجملة ذاتها.

وقيمة البنية لاشك أنها تتضح بشكل بارز و واضح من خلال تأديتها لدور التواصل الذي يظهر في كلام المتأخطين فيما بينهم، ولا يتم ذلك التواصل دون تحقيق شروط قواعد التركيب اللغوي الخالي عن الإيهام واللبس نتيجة التعالق القائم بين الوحدات اللغوية كلها.

ثم إن الجملة تعبر عن الوظيفة المقصودة من الإبلاغ لذلك ينبغي الاهتمام بتحديد الوسائل المعينة على تحقيق إدراك التعالقات القائمة بين المستويات اللغوية من صوت وتركيب ودلالة والتي بدورها تصب في معنى الفائدة من التواصل، وهكذا يتضح الدور إذ لا تواصل بدون بنية ولا بنية في فراغ دون تواصل.

والمتمحدث حين بتحدث يتوسل الألفاظ مراعي القواعد الصرفية والنحوية ويختار منوالا بالذات من بين مناول
أخرى ممكنة ومتاحة بهدف إخراج المعنى في صورته المطلوبة أو المقصودة، فهو ينقل اللغة إلى كلام والمعنى إلى
قصد، مع إقحامه لعناصر أخرى غايتها التوصل لتجسيد الغرض من البنية الكامنة في الكلام .
الإحالات :

1. مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، الفجالة، ص/29.
2. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر، 48/1.
3. ينظر: المنهج البنيوي (بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات)، الزواوي بغورة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2001، ص/68.
4. أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير)، روي هاريس و توليت جي تليز، تعريب: أحمد شاكر الكلاي، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط1، 2004.
5. ينظر: المنهج البنيوي (بحث في الأصول والمبادئ)، الزواوي بغورة، ص/72.
6. ينظر: المرجع نفسه، ص/73.
7. البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر، عمر مهيبيل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص/22.
8. ينظر: دروس في الأسس العامة، فاردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي، و محمد الشاوش و محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، بيروت، لبنان، 1985، ص/47.
9. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 2003، ص/137.
10. إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية (المنهج البنيوي مثالا)، مجلة البصائر، العدد 02، 2008، ص/28.
11. دروس في الأسس العامة، فاردينان دي سوسير، تعريب صالح القرمادي و محمد الشاوش و محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، بيروت 1985 . ص : 185
12. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، ص: 180 .
13. أسس السيميائية، دانيال تشاندلز، تر: طلال وهبة و مراجعة ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص: 52 .
14. الدراسات اللغوية عند فردينا ندي سوسير، مجلة الدراسات اللغوية، مج 3 ع2، 2001، ص: 121
15. في اللسانيات و نحو النص، إبراهيم محمود خليل، دار المسير، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص/26.
16. مناهج علم اللغة من هارمانبول حتى نغوم تشومسكي، بريجينهارتشت، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، ط1، 2004، ص/186.
17. الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية و تطبيقا (دراسة بنيوية)، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1995، 27/1.
18. المرجع نفسه، 30/1.
19. النظرية الأسس عند رومان جاكسون (دراسة ونصوص)، فاطمة الطبال بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ط1، 1994، ص/117.
20. اللغة واللغويات، جون ليونز، ترجمة: محمد العناني، دار جرير، عمان، ط1، 2009، ص/197.
21. ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، مطبعة: التفسير الفني، مطبعة صفاقس، تونس، ط1، 2007، ص/142.
22. نظرية عبد القاهر في النظم، درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص/5756.
23. ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، مطبعة: التفسير الفني، مطبعة صفاقس، تونس، ط1، 2007، ص/143.
- *هالدياي من أتباع المدرسة اللندنية بزعامة فيرث رائد النظرية السياقية.
24. الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة، "مقال"، يحيي أحمد، مجلة عالم الفكر، مج 20، ع03، 1989، ص/661.
25. العناصر النظرية النحوية في كتاب سيويو، سعيد حسن البحري، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1989، ص/08.
26. التأنيث في اللغة العربية، إبراهيم بركات، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 1988، ص/207.
27. الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق)، محمد رزق شعير، مكتبة الآداب، ط1، 2007، ص/12، 13.
28. شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة، مصر، 85/1.

29. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 18/1.
30. ينظر: مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة، ص/80.
31. نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص/61.
32. الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، مطبعة: التفسير الفني، مطبعة صفاقس، تونس، ط1، 2007، ص/182.
33. الصاحب في فقه اللغة وسنن العربي في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1988، ص/42.
34. ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لملاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق)، محمد رزق شعير، مكتبة الآداب، ط1، 2007، ص/23.
35. التراكيب الوظيفية (قضايا و مقاربات)، أحمد المتوكل، ص/36.
36. ينظر: المرجع نفسه، ص/38.
37. القضايا الأساسية في علم اللغة، كلاوس هيشن، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص/102.
38. مناهج علم اللغة من هارمانباول حتى نعوم تشومسكي، بريجينهارتشت، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، ط1، 2004، ص/186.
39. ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة (تأصيل النظريات الحديثة للنحو الوظيفي)، ص/643.
40. ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث، جبراهدهلبش، ترجمة: سعيد حسن البحري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط5، 2003، ص/106.
41. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط4، 1999، 07/1.
42. الكتاب، سيويوه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 2006، 48/1.
43. ينظر: المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 35.82/2.
44. مبادئ اللسانيات العامة، أندري مارتيني، ترجمة: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، سوريا، 1985، ص/124.
45. ينظر: مبادئ اللسانيات، محمد أحمد قدور، الدار العربية، بيروت، ط1، 2011، ص/123.
46. دراسات شقية في النحو العربي، عبد الرحمان أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص/125، 126.
47. ينظر: القاعدة النحوية (تحليل و قد)، محمود حسن الجاسم، دار الفكر، ط1، 2007، دمشق، سوريا، ص/137.
48. نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية لوجمان، مصر، 1997، ط1، ص/131.
49. شرح المفصل، ابن يعيش، دار صادر، بيروت، لبنان، 18/1.
50. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1988، 20/1.
51. *Linguistique historique et linguistique générale*, Meillet, Slatkine, Genève et Champion, Paris, 1982, P/30.
52. *Le mot coll, Linguistique nouvelle*, Pergnier Maurice, éd Puf, Paris, 1986, P/102.
53. ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، التفسير الفني، صفاقس، تونس، ط1، 2007، ص/143، 144.
54. ينظر: المرجع نفسه، ص/18.
55. ينظر: المرجع نفسه، ص/153.
56. شرح اللوحة البدرية في لغة العربية، ابن هشام، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977، ص/213.
57. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، 1988، ص/16.
58. ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، ص/157.
59. ينظر: المرجع نفسه، ص/158..
60. اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، و محمد القصاص، 1950، ص/160.
61. المقتضب، المبرد تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1965، 03/1.
62. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985، ص/37.
63. المصدر نفسه، ص/37.

64. مسائل خلافية في النحو، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق: محمد خير الدين الحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ص/47.
65. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، تحقيق: مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986، ص/48.
66. المصدر نفسه، ص/48.
67. المصدر نفسه، ص/48.
68. إصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي، البطليوسي عبد الله بن السيد، تحقيق: حمزة عبد الله، دار المريخ، الرياض، 1979، ص/67.
69. ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، ص/44، 45.
70. *Le mots: esquisse d'une théorie générale*, 2^{ème} édition, société, Roumaine de linguistique (S.R.L) Copenhague, Bucarest, 1947, P/30
71. ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة، هدى صلاح رشيد، ص/188.
72. مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)، جفري سامبسون، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص/105.
73. الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1965، 47/1.
74. المصدر نفسه، 48/1.
75. أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير)، روي هاريس و تولبت جي تلبير، تعريب: أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط1، 2004، 53/2.
76. ينظر: جنور (المرجعية التواصلية لمفهوم الكلام) "مقال"، رشيد يحيوي، إصدارات النادي الثقافي العربي، جدة، السعودية، العدد 32، سبتمبر 2012، ص/10.
77. ينظر: الخطاب اللساني العربي (هندسة التواصل الإضماري من التجريد إلى التوليد)، مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، بنعيسنازيط، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، 08/2.
78. تحليل اللغة الشعرية، إمبرتو إيكو، فصل مترجم ضمن كتاب: في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة: أحمد المدني، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص/85.
79. النظرية الألسنية عند رومان جاكسون (دراسة ونصوص)، فاطمة الطبال بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص/66، 67.
80. سورة طه، الآية [18.17].
81. النظرية الألسنية عند رومان جاكسون (دراسة ونصوص)، فاطمة الطبال بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص/207.
82. تاج العروس، الزبيدي أبي الفيض السيد محمد بن محمد عبد الرزاق مرتضى، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
83. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: عبد الرحمان بدوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص/73.
84. المرجع نفسه، ص/75.
85. ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد الحميد جحفة، ص/42.
86. ينظر: تحليل الخطاب و تجاوز المعنى (نحو بناء نظرية المسالك والغايات)، دار كنوز المعرفة، ط1، 2016، الأردن، ص/92.
87. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، نقلا عن: المعنى اللغوي، ص/232.
88. سورة يوسف، الآية [82].
89. الترجمة والتبليغ (إشكالية ترجمة الدلالات الحافة وأثرها على عملية التبليغ - القرآن الكريم نموذجاً)، عبد الخالق رشيد، مجلة اللغة والاتصال، جامعة وهران، الجزائر، العدد 02، 2006، ص/109.
90. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمان وآخرون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1994، 219/3.
91. اللغة والتأويل (مقاربات في الهرمينوطيقا العربية والتأويل العربي الإسلامي)، عمارة ناصر، ط1، 2007، ص/54.
92. سورة المائدة، الآية [28].
93. الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري جار الله محمود بن عمر، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، 659/I.

94. ينظر: القاعدة النحوية (قد و تحليل)، محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص/146.
95. سورة الزخرف، الآية [81].
96. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب، ص/34، عن كتاب القاعدة النحوية ص/137.
97. التبيان في إعراب القرآن، العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، 228/2.
98. ينظر: اللغة و الوظائف النحوية (دراسة في اتساع النظام والأساليب)، ممدوح عبد الرحمان الرمالي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص/44.43.
- قائمة بأسماء المراجع و المصادر:
1. الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة، "مقال"، يحيي أحمد، مجلة عالم الفكر، مج 20، ع3، 1989.
2. أسس السيميائية، دانيال تشاندلر، تر: طلال وهبة و مراجعة ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.
3. إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية (المنهج البنوي مثالا)، مجلة البصائر، العدد 02، 2008.
4. إصلاح الخط الواقع في جمل الزجاجي، البطليوسي عبد الله بن السيد، تحقيق: حمزة عبد الله، دار المريح، الرياض، 1979.
5. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط4، 1999.
6. أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير)، روي هاريس و توليت جي تليز، تعريب: أحمد شاكر الكلايبي، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط1، 2004.
7. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، فاضل السافي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.
8. الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية و تطبيقاً (دراسة بنوية)، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
9. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، تحقيق: مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986.
10. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمان و آخرون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1994.
11. البنوية في الفكر الفلسفي المعاصر، عمر مهيبيل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
12. تاج العروس، الزبيدي أبي الفضل السيد محمد بن محمد عبد الرزاق مرتضى، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
13. تاريخ علم اللغة الحديث، جيرهاد هليش، ترجمة: سعيد حسن البحري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط5، 2003.
14. تأصيل النظريات اللسانية الحديثة، هدى صلاح رشيد.
15. الثالث في اللغة العربية، إبراهيم بركات، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 1988.
16. التبيان في إعراب القرآن، العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين.
17. تحليل الخطاب و تجاوز المعنى (نحو بناء نظرية المسالك و الغايات)، دار كنوز المعرفة، ط1، 2016، الأردن.
18. تحليل اللغة الشعرية، إمبرتو إيكو، فصل مترجم ضمن كتاب: في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة: أحمد المديني، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.
19. الترجمة والتبليغ (إشكالية ترجمة الدلالات الحافة و أثرها على عملية التبليغ - القرآن الكريم نموذجاً-)، عبد الخالق رشيد، مجلة اللغة والاتصال، جامعة وهران، الجزائر، العدد 02، 2006.
20. التراكيب الوظيفية (قضايا و مقاربات)، أحمد المتوكل.
21. جذور (المرجعية التواصلية لمفهوم الكلام) "مقال"، رشيد يحيائي، إصدارات النادي الثقافي العربي، جدة، السعودية، العدد 32، سبتمبر 2012.
22. الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1965.
23. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر.
24. الخطاب اللساني العربي (هندسة التواصل الإضماري من التجريد إلى التوليد)، مستويات البنية الإضمارية و إشكالاتها الأساسية، بنعيسى عسو أزيبط، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012.
25. دراسات شديدة في النحو العربي، عبد الرحمان أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975.
26. دروس في الأسنسية العامة، قاردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي، و محمد الشاوش و محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، بيروت، لبنان، 1985.
27. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 2003.
28. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: عبد الرحمان بدوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
29. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1988.
30. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
31. شرح اللمحة البدئية في لغة العربية، ابن هشام، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977.
32. شرح المفصل، ابن يعيش، دار صادر، بيروت، لبنان.
33. شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر.
34. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، 1988.
35. الصاحب في فقه اللغة و سنن العربي في كلامها، إن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1988.
36. عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويه، سعيد حسن البحري، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1989.
37. في اللسانيات و نحو النص، إبراهيم محمود خليل، دار المسير، عمان، الأردن، ط2، 2009.

38. القاعدة النحوية (نقد و تحليل)، محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 2008.
39. القضايا الأساسية في علم اللغة، كلاوس هيشن، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2010.
40. الكتاب، سيديويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 2006.
41. الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري جار الله محمود بن عمر، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دارإحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
42. الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، مطبعة: التفسير الفني، مطبعة صفاقس، تونس، ط1، 2007.
43. اللغة و الوظائف النحوية (دراسة في اتساع النظام والأساليب)، ممدوح عبد الرحمان الرمالي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
44. اللغة والتأويل (مقاربات في الهرمينوطيقا العربية و التأويل العربي الإسلامي)، عمارة ناصر، ط1، 2007.
45. اللغة واللغويات، جون ليونز، ترجمة: محمد العناني، دار جرير، عمان، ط1، 2009.
46. اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، و محمد القصاص، 1950.
47. الدراسات اللغوية عند فردينا ندي سوسير، مجلة الدراسات اللغوية، مج 3 ع 2، 2001.
48. مبادئ اللسانيات العامة، أندري مارتيني، ترجمة: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، سوريا، 1985.
49. مدارس اللسانيات (التسابق و التطور)، جفري سامبسون، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض.
50. مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد الحميد حجة. دار توبقال للنشر، ط1، 2000، لبنان.
51. مسائل خلافة في النحو، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق: محمد خير الدين الحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، ط2، دمشق، سوريا.
52. مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، الفجالة.
53. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب، ص/34.
- عن كتاب القاعدة النحوية
54. المختضب، المبرد تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1965.
55. مناهج علم اللغة من هارمانباول حتى نعوم تشومسكي، بريجنهبارتشت، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، ط1، 2004.
56. المنهج البنيوي (بحث في الأصول و المبادئ و التطبيقات)، الزواوي بغورة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2001.
57. نظام الربط و الارتباط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، الشركة المصرية لونجمان، مصر، ط1، 1997.
58. نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
59. النظرية الأسستية عند رومان جاكبسون (دراسة و نصوص)، فاطمة الطبال بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، ط1، 1994.
60. نظرية عبد القاهر في النظم، درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
61. الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية و التطبيق)، محمد رزق شعير، مكتبة الآداب، ط1، 2007.
62. *Le mot coll, Linguistique nouvelle*, Pergnier Maurice, éd Puf, Paris, 1986.
63. *Le mots :esquisse d'une théorie générale*, 2 emeditionsociété, Roumaine de linguistique (S.R.L)Copenhague, Bucarest, 1947.
64. *Linguistique historique et linguistique générale*, Meillet, Slatkine , Genève et Champion, Paris, 1982.